المواطنة الفاعلة ومتطلبات الاستقرار المجتمعي في العراق: رؤية تحليلية في ضوء الفكر السياسي المعاصر

م.م مريم ثابت نعمان
الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
maream.alobidi@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة تحليل دور المواطنة الفاعلة كآلية محورية لتحقيق الاستقرار المجتمعي في العراق، وذلك في ضوء الفكر السياسي المعاصر، يعاني العراق منذ عقود من أزمات متراكمة تمثلت في هشاشة البنية السياسية، وتفشي النزاعات الطائفية والعرقية، وضعف الثقة بين المواطن والدولة، مما انعكس سلباً على التماسك المجتمعي، وانطلاقاً من ذلك تسعى الدراسة إلى تقديم تصور تحليلي لمفهوم المواطنة الفاعلة باعتبارها إطار متكامل يتجاوز مجرد الحقوق القانونية نحو المشاركة السياسية والاجتماعية النشطة، وتحمل المسؤولية تجاه المصلحة العامة، تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النقدي في تفكيك إشكاليات المواطنة التقليدية، وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب ثقافة المواطنة الفاعلة يُعد أحد أهم مسببات عدم الاستقرار في العراق، حيث يؤدي ضعف المشاركة المجتمعية إلى احتكار النخب للقرار وتهميش فئات واسعة، مما يغذي الاحتقان الاجتماعي، وفي المقابل فإن تفعيل آليات المواطنة الفاعلة مثل تعزيز الحوكمة المحلية، وبناء منظمات المجتمع المدني، وإدماج الشباب والمرأة في صنع القرار، يسهم في بناء مجتمع مدني قوي قادر على استيعاب الاختلافات وتحويلها إلى تنوع منتج لا صراع مدمر، وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار المجتمعي المستدام في العراق

مرهون بتحول المواطن من مجرد متلقي للخدمات إلى فاعل شريك في بناء الدولة، وذلك من خلال إصلاحات مؤسسية وتشريعية تعزز ثقافة المشاركة والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الفاعلة، الاستقرار المجتمعي، العراق، الفكر السياسي المعاصر، المشاركة السياسية، بناء الدولة.

تأريخ الاستلام 17 /2026/5 تأريخ قبول النشر 2026/5/24

Active Citizenship as a Mechanism for Achieving Societal Stability in Iraq: An Analytical Study in Light of Contemporary Political Thought

Assistant Lecturer Mariam Thabit Numan
Al-Mustansiriya University / Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies
maream.alobidi@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This study examines the role of active citizenship as a central mechanism for achieving societal stability in Iraq, in light of contemporary political thought. Iraq has suffered for decades from accumulated crises manifested in the fragility of the political structure, the spread of sectarian and ethnic conflicts, and weak trust between citizens and the state, which has negatively affected social cohesion. Accordingly, the study seeks to provide an analytical conception of active citizenship as an integrated framework that goes beyond mere legal rights towards active political and social participation and assuming responsibility for the public interest. The study adopts a critical analytical approach to deconstruct the problems of traditional citizenship, as well as a comparative approach to benefit from the experiences of some countries that succeeded in employing active citizenship to enhance stability. The study concludes that the absence of a culture of active citizenship is one of the most important causes of instability in Iraq, as weak community participation leads to the elite monopolizing

decision-making and marginalizing large groups, fueling social resentment. Conversely, activating the mechanisms of active citizenship – such as enhancing local governance, building civil society organizations, and integrating youth and women into decision-making – contributes to building a strong civil society capable of accommodating differences and turning them into productive diversity rather than destructive conflict. The study concludes that achieving sustainable societal stability in Iraq is conditional on the citizen transforming from a mere recipient of services to an active partner in state-building, through institutional and legislative reforms that promote a culture of participation and accountability.

Keywords: Active Citizenship, Societal Stability, Iraq, Contemporary Political Thought, Political Participation, State-Building.

مقدمة

تتحدد قيمة المواطنة بقدر ما تستقر العلاقة بين الفرد والدولة فهي في أصلها صفة قانونية تنشأ بالانتماء إلى جماعة سياسية، لكنها تُقاس في الممارسة بما تتيحه للفرد من مشاركة حقيقية في إدارة الشأن العام، وبما تفرضه عليه من التزامات تجاه الصالح المشترك وقد انتهت المراجعات النقدية لنموذج مارشال، القائم على تعاقب الحقوق المدنية فالسياسية فالاجتماعية، إلى أن الإقرار التشريعي بالحقوق لا يكفي وحده لتكوين مواطن يشارك ويحاسب ويتحمل نصيبه من المسؤولية فهذا التحول يحتاج إلى بيئة مؤسسية وثقافية تمنح المشاركة أثراً فعلياً، ومن هذه المراجعات تبلور مفهوم المواطنة الفاعلة.

ويظهر هذا الإشكال في العراق بوضوح خاص فدستور 2005 أقر طائفة واسعة من الحقوق والحريات، غير أن التطبيق ظل دون النص فالمشاركة في انتخابات 2025 لم تتجاوز 56.11%، وتوزعت المناصب والموارد وفق الانتماء المذهبي

والقومي، واعتمدت الدولة على الريع النفطي بدل العلاقة الضريبية التي تربط المواطن بالمساءلة، وبقي المجتمع المدني محدود التأثير وجاء حراك تشرين 2019 تعبيراً عن مطالب مواطنة لم تجد قنواتها داخل المؤسسات، فخرج الاحتجاج إلى الشارع.

أولاً: أهمية البحث

الأهمية النظرية: ينقل البحث النقاش حول المواطنة في العراق من الإطار الحقوقي الشكلي إلى إطار تحليلي أوسع، يستند إلى نظرية الاعتراف عند أكسل هونيث ومقولات العدالة الانتقالية، ويختبر صلة المواطنة الفاعلة بالاستقرار المجتمعي.

الأهمية العملية: يشخص البحث المعوقات البنيوية التي تعطل المشاركة، ويقترح مساراً انتقالياً متدرجاً يمكن أن يفيد صانع القرار والباحثين في الإصلاح المؤسسي والتشريعي.

ثانياً: أهداف البحث

1. بيان حدود الخطاب التقليدي للمواطنة وقصوره عن تفسير واقع المجتمعات الخارجة من الصراع.
2. تأصيل نموذج للمواطنة الفاعلة قوامه البعد القانوني والاعتراف المتبادل والعدالة الانتقالية.
3. تحديد المعوقات البنيوية التي تعطل هذا النموذج في العراق بعد 2003.
4. اقتراح مسار انتقالي يبدأ بالمواطنة السلبية، ويمر بالاحتجاجية، وينتهي بالتشاركية.

رابعاً: إشكالية البحث

تكشف الدراسات السابقة أن أزمة المواطنة في العراق شُخّصت من زوايا متعددة، لكن تفسير فشل الإقرار الدستوري بالمواطنة في إنتاج الاستقرار ما زال مجزأً فكل

دراسة تعالج عاملاً بمعزل عن بقية العوامل، فلا يتضح كيف تتفاعل البنية الريعية والمحاصصة وضعف المجتمع المدني فيما بينها لتعطل المشاركة، ولا كيف يمكن الانتقال من مواطنة مقررة قانوناً إلى مواطنة مُمارَسة.

ومن هنا يتحدد السؤال الرئيس: ما الشروط المؤسسية والثقافية التي تتحول بها المواطنة في العراق من مركز قانوني شكلي إلى مشاركة فاعلة تسهم في الاستقرار المجتمعي؟

ويتفرع عنه:

1. ما حدود النموذج التقليدي للمواطنة في تفسير واقع المجتمعات الخارجة من الصراع؟
2. ما الدور الذي يمكن أن تؤديه نظرية الاعتراف والعدالة الانتقالية في تأصيل المواطنة الفاعلة؟
3. كيف تتفاعل الريعية والمحاصصة وتهميش المجتمع المدني في تعطيل المشاركة؟
4. ما المراحل التي يمكن أن يقطعها الانتقال من المواطنة السلبية إلى التشاركية؟

خامساً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركبة مفادها أن المواطنة المقررة قانوناً لا تُنتج استقراراً مجتمعياً ما لم تتوافر ثلاثة شروط مجتمعة:

1. ضمان فعلي للحقوق الأساسية يتجاوز النص الدستوري.
2. اعتراف متبادل بين المكونات يعالج إرث الإقصاء والانتهاكات.
3. قنوات مؤسسية للمشاركة والمساءلة تحول الاحتجاج إلى شراكة في صنع القرار.

وتفترض الدراسة أيضاً أن المعوقات الثلاثة (الريع والمحاصصة وتهميش المجتمع المدني) تعمل بوصفها منظومة مترابطة، فلا يكفي إصلاح أحدها منفرداً لتفعيل

المواطنة ويختبر هذا الافتراض بتحليل مؤشرات المشاركة الانتخابية، وواقع منظمات المجتمع المدني، وتجربة حراك تشرين، والإطار التشريعي للانتخابات والحريات العامة.

سادساً: منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي لتفكيك إشكاليات الخطاب التقليدي للمواطنة، والمنهج الوصفي لعرض واقع المواطنة في العراق وفق المعطيات المحلية والدولية، مع الاستعانة بالمنهج المقارن في حدود ضيقة حيث تقتضي المقارنة توضيح فكرة بعينها، ومراعاة الخصوصية العراقية.

ثالثاً: الدراسات السابقة

1-تتقاطع دراسة قنديل (2022) مع بحثنا في تناولها العراق وربطها المواطنة بالسلم المجتمعي، وفي تأكيدها أن النخبة السياسية والمحاصصة بعد 2003 أضعفتا الولاء الوطني لصالح الولاءات الفرعية، وفي اقتراحها آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لكنها تختلف عنه في وقوفها عند المفهوم الحقوقي التقليدي للمواطنة دون توظيف الاعتراف أو العدالة الانتقالية، وفي تركيزها على الأقليات ومرحلة الرئيس برهم صالح منذ 2018، من دون معالجة الريع والمجتمع المدني وحراك تشرين، ومن دون تقديم مسار متدرج أما بحثنا فيتجاوز ذلك ببناء نموذج تركيبي وخريطة انتقالية من ثلاث مراحل.

2-تتقاطع دراسة مهدي (2021) مع بحثنا في اعتمادها نظرية الاعتراف مدخلاً لتحليل العلاقة بين الذات والآخر، وفي تأكيدها أن الاعتراف ليس تفضلاً بل حاجة إنسانية وشرطاً للعدالة، وفي عرضها ثلاثية هونيث (الحب والحق والتضامن) وربط فريزر بين الاعتراف وإعادة التوزيع ضمن قاعدة تكافؤ المشاركة لكنها تختلف عنه في كونها دراسة نظرية غربية المقام والسياق، تقف عند التأصيل الفلسفي والمقارنة المفاهيمية من هيجل إلى هونيث وفريزر، ولا

تُسقط النظرية على الحالة العراقية، ولا توظف العدالة الانتقالية ولا المحاصصة والريع ولا المجتمع المدني ولا حراك تشرين، ولا تقدم نموذجاً تركيبياً أو مساراً متدرجاً أما بحثنا فينقل هذه المفاهيم إلى السياق العراقي ويبني منها نموذجاً تركيبيّاً وخريطة انتقالية من ثلاث مراحل.

سابعاً: هيكلية البحث

قُسّم البحث إلى مبحثين تسبقهما هذه المقدمة وتعقبهما خاتمة يتناول المبحث الأول المرجعيات النظرية للمواطنة الفاعلة، في مطلبين: نقد الخطاب التقليدي، ثم نحو نموذج بديل ويعالج المبحث الثاني المواطنة الفاعلة في العراق بين التعطيل والتمكين، في مطلبين: معوقات التفعيل البنيوية، ثم خريطة طريق انتقالية.

المبحث الأول : المرجعيات النظرية للمواطنة الفاعلة

تشكل المرجعيات النظرية الإطار الذي ينبثق منه أي مفهوم علمي، وتحدد أبعاده ومنطلقاته وإمكاناته التفسيرية، والمقصود بالمواطنة الفاعلة بوصفها مفهوماً حديثاً نسبياً، لم تتشكل في فراغ معرفي، بل هي وريثة لجدل طويل داخل الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع حول علاقة الفرد بالجماعة والمواطن بالدولة، والحق بالواجب، غير أن السياقات المعاصرة، وبخاصة في مجتمعات ما بعد الصراع وما بعد الاستعمار، أظهرت قصوراً كبيراً في النماذج التقليدية للمواطنة التي ركزت على الجانب القانوني الإجرائي على حساب الأبعاد الثقافية والهوياتية والنفسية، ففي بلد كالعراق حيث تعاقبت أنظمة استبدادية وحروب وصراعات طائفية، صارت المواطنة مجرد وثيقة رسمية لا معنى لها في غياب الثقة والاعتراف المتبادل بين مكونات المجتمع، لذلك يستدعي البحث، تجاوز السرديات الكلاسيكية والخوض في مراجعة نقدية جذرية للمفاهيم السائدة، ثم محاولة بناء تصور بديل يستفيد من مداخل نظرية معاصرة أكثر قدرة على استيعاب تعقيدات الواقع العراقي.

لذلك ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، إذ نتناول في المطلب الأول نقد الخطاب التقليدي للمواطنة، ثم في المطلب الثاني نحو نموذج بديل.

المطلب الأول: نقد الخطاب التقليدي للمواطنة

تعود الجذور التاريخية للمواطنة إلى المدن اليونانية القديمة، حيث ارتبطت عضوية المدينة (البوليس) بالمشاركة في الشؤون العامة وأداء الواجبات السياسية والعسكرية، ولا سيما في أثينا؛ غير أن هذه العضوية لم تشمل جميع السكان، إذ استبعدت النساء والعبيد والأجانب المقيمون من جانب مهم من الحقوق السياسية. وفي روما، تطور مفهوم المواطنة ليصبح مركزا قانونيا يمنح صاحبه حقوقا مدنية وإجرائية، ويرتب عليه التزامات، كما توسع تدريجيا خارج مدينة روما ليشمل جماعات وأقاليم متعددة، ثم منح مرسوم كاراكلا سنة 212م المواطنة الرومانية لمعظم الأحرار في الإمبراطورية. ومع انتشار المسيحية وتحولها إلى قوة مؤثرة في أواخر العصر الروماني، لم تختف فكرة المواطنة، بل أعيد تفسيرها دينيا وأخلاقيا؛ فإلى جانب الانتماء القانوني أو المحلي، برز تصور «المواطنة السماوية» في جماعة المؤمنين، وتعززت الصلة بين المواطنة والواجبات الأخلاقية والخيرية وخدمة المجتمع. وهكذا انتقل المفهوم من مشاركة سياسية في المدينة، إلى وضع قانوني أوسع، ثم إلى هوية متعددة المستويات تجمع بين الانتماء الدنيوي والتصور الديني. ومع ذلك، لم تكن هذه المراحل تعني ظهور المواطنة الحديثة القائمة على المساواة الكاملة، لأن الحقوق ظلت متفاوتة بحسب الحرية والأصل والمكانة الاجتماعية، كما اختلفت دلالة المواطنة بحسب المؤسسات والظروف التاريخية[1]. (Derek ،2004 ،42)

[1] 1 .Heater, Derek. A Brief History of Citizenship. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2004, pp. 6–41, 42–64.

يمثل نقد الخطاب التقليدي للمواطنة نقطة انطلاق منهجية ضرورية لفهم تعقيدات العلاقة بين الفرد والدولة في سياقات ما بعد الصراع، لا سيما في العراق، إذ يقوم الخطاب التقليدي للمواطنة في صيغته الكلاسيكية على أسس وضعها مفكرون مثل تي. إتش. مارشال T. H. Marshall (Berg & Geyer, 2002, 1) [1]، الذي طور نظرية تقوم على ثلاث مراتب للحقوق: الحقوق المدنية في القرن الثامن عشر، والحقوق السياسية في القرن التاسع عشر، والحقوق الاجتماعية في القرن العشرين، غير أن هذا التصور التطوري الخطي، وإن كان قد شكل إطارا مرجعيا مهما في السياق الأوروبي، الا انه يظهر قصورا بنيويا واضحا عند محاولة تطبيقه على مجتمعات واجهت انهيارات مؤسسية متكررة ونزاعات هوياتية حادة، مثل المجتمع العراقي الذي يعاني من تفكك الهوية الوطنية وغلبة الولاءات الفرعية، ففي غياب أرضية صلبة من الثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسسات الدولة، تتحول النصوص القانونية والدستورية إلى مجرد حبر على ورق، وتصبح المواطنة مجرد بطاقة هوية لا تعكس انتماءً حقيقياً ولا تستطيع احتواء التعدد وتوظيفه، وهذا ما يستدعي وقفة نقدية جادة، كما سنبين في المحاور التالية.

أولاً: نقد الإطار الحقوقي الرسمي للمواطنة

انتقد بعض المنظرين النقديين، ومنهم براين تورنر (Bryan Turner)، اختزال توماس مارشال مفهوم المواطنة في مسار تطوري للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، لما قد ينطوي عليه ذلك من تهميش لدور الصراعات الطبقية

[1] **تي إتش مارشال (T. H. Marshall): هو عالم اجتماع بريطاني (1893-1981)، اشتهر بتحليله التاريخي للمواطنة، في كتابه المواطنة والطبقة الاجتماعية (1950)، طرح نظرية تطور المواطنة عبر ثلاث مراحل: الحقوق المدنية في القرن الثامن عشر، ثم الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر، وأخيراً الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين، ورغم أهمية هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لانتقادات واسعة بسبب طابعها الأوروبي-المركزي وقصورها عن تفسير تجارب مجتمعات ما بعد الصراع، وناقشت مقدمة كتاب Two Cultures of Rights (2002) هذه النظرية ذاتها وقدمت نقداً لها في سياقات تاريخية مختلفة مثل ألمانيا والولايات المتحدة، موضحة حدود النموذج التطوري الخطي للمواطنة.**

والاجتماعية في تشكيل الانتماء المواطناتي وتحديد مضمونه الفعلي. كما وجه المنظور الماركسي نقدا لهذا النموذج، لكون التركيز على الاعتراف القانوني بالحقوق قد يغفل تأثير السيطرة على وسائل الإنتاج والتفاوتات الاقتصادية في قدرة الأفراد على ممارسة تلك الحقوق. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين التطور التاريخي لفكرة المواطنة وبين تشكل إطارها الحقوقي الرسمي؛ إذ يرتبط هذا الإطار بنشوء الدولة الحديثة واستقلالها، ثم تبلوره واكتماله من خلال المؤسسات الدستورية والقانونية المصاحبة لقيام الدولة القومية، ولا يصح افتراض اكتماله قبل ظهور الدولة بوصفها سلطة قانونية وسياسية منظمة. وفي السياق العراقي، تطور الإطار الرسمي للمواطنة عبر نشوء الدولة العراقية الحديثة وتتابع دساتيرها وتشريعاتها، وصولا إلى دستور جمهورية العراق لسنة 2005، الذي أقر مجموعة واسعة من الحقوق والحريات المدنية والسياسية غير أن الإقرار الدستوري لا يعني بالضرورة تحقق هذه الحقوق في الواقع؛ إذ لا يزال المواطن العراقي يواجه تحديات تتمثل في ضعف الأمن الوظيفي، وتفشي الفساد، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية، الأمر الذي يحد من قدرته على التمتع الفعلي بحقوقه ويكشف عن فجوة بين الاعتراف القانوني بالمواطنة وممارستها اليومية (خمش،2025، 59)، وتؤكد هذه الفجوة أهمية تجاوز التحليل الذي يكتفي بتتبع تطور الحقوق رسميا، إلى دراسة الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد مدى فاعلية المواطنة في تعزيز الاستقرار المجتمعي وتحقيق المساواة الفعلية بين المواطنين.

ثانياً: الإشكاليات المعرفية والهوياتية الكامنة

تتمثل إحدى الإشكاليات الأساسية في الخطاب التقليدي للمواطنة في افتراضه وجود مواطن مجرد (Abstract Citizen) يتمتع بحقوق متساوية بصرف النظر عن انتماءاته الثقافية والدينية واللغوية والقومية. غير أن هذا التصور يواجه تحديات في المجتمعات متعددة الهويات، ومنها العراق، حيث ارتبط بناء الدولة

الحديثة بإشكاليات تاريخية تتعلق بتحديد الهوية الوطنية، وعلاقة الانتماءات القومية والإثنية بالدولة، ومدى الاعتراف بحقوق الجماعات المختلفة ضمن إطار الوحدة السياسية. ولا يمكن تفسير هذه الإشكاليات بوصفها نتيجة حتمية لتعدد الهويات فحسب، بل ينبغي تحليلها في ضوء السياسات التي انتهجتها السلطات المتعاقبة، وطبيعة توزيع السلطة، ومدى استجابة المؤسسات الحكومية لمطالب الجماعات القومية والاجتماعية (الكندري، 2024، ص 72).

وتبرز أهمية العودة إلى مرحلة ما بعد ثورة 14 تموز 1958، ولا سيما عهد عبد الكريم قاسم (1958–1963)، لفهم الجذور التاريخية لهذه الإشكاليات، فقد شهدت تلك المرحلة محاولة لإعادة تعريف الهوية الوطنية العراقية ضمن توازن متوتر بين النزعة الوطنية العراقية والاتجاهات القومية العربية، كما أقر الدستور المؤقت لسنة 1958 بالشراكة بين العرب والأكراد في الوطن العراقي، وبحقوقهم القومية في إطار وحدة العراق، ومع ذلك، لم يؤد الاعتراف الدستوري إلى تسوية الخلافات المتعلقة بمطالب الأكراد القومية والسياسية، إذ أسهم تعثر الاستجابة لمطالب الإصلاح والحكم الذاتي، إلى جانب سياسات السلطة المركزية وتنافس التيارات السياسية، في تصاعد التوتر وصولا إلى اندلاع الحركة الكردية المسلحة سنة 1961. وعليه، فإن هذه المرحلة تكشف عن فجوة تاريخية بين الاعتراف الرسمي بالتعدد القومي وبين آليات تطبيقه سياسيا ومؤسسيا، من دون أن يعني ذلك أن جميع محاولات بناء الهوية الوطنية آنذاك كانت إقصائية أو أن التعدد القومي كان وحده مسؤولا عن تعثر بناء الدولة. (أوريت، 2011، 293)

وفي السياق العراقي المعاصر، تتجلى هذه الإشكالية في استمرار التوتر بين الانتماء الوطني والانتماءات الفرعية، ولا سيما عندما يرتبط الوصول إلى السلطة أو الموارد العامة بالانتماء القومي أو الطائفي أو العشائري، بدلا من معايير المواطنة المتساوية والكفاءة والاستحقاق وقد أسهمت الاختلالات السياسية

والمؤسسية، بما فيها المحاصصة وضعف الثقة بالمؤسسات العامة، في تعميق التساؤل عن مدى قدرة الدولة على تحويل الاعتراف القانوني بالمواطنين إلى مساواة فعلية في الحقوق والواجبات ومن ثم، فإن أزمة المواطنة في العراق لا تقتصر على قصور الإطار الحقوقي الرسمي، بل ترتبط أيضا بإشكالية بناء دولة تستوعب التنوع القومي والإثني وتديره ضمن مؤسسات دستورية جامعة. وبذلك، فإن تجاوز محدودية النموذج التقليدي للمواطنة يقتضي الجمع بين ضمان الحقوق الفردية، والاعتراف بالتنوع، وتحقيق المشاركة السياسية العادلة، بما يمنع تحول الهويات الفرعية إلى بدائل عن الانتماء الوطني ويعزز الثقة المتبادلة بين المواطنين والدولة (الخفاجي، 2016، ص 121).

لذلك يظهر النقد المعاصر الذي يؤكد على ضرورة الانتقال من المواطنة القانونية الجامدة إلى مواطنة تعترف بالاختلاف وتديره من خلال آليات سياسية واجتماعية مرنة، فالاعتراف بالهويات المتعددة ليس تهديداً للوحدة الوطنية، بل هو شرط أساسي لبناء مواطنة حقيقية في مجتمع تعددي.

ثالثاً: إشكاليات الخصوصية العراقية

عند الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل، تتضح إشكالية المواطنة في السياق العراقي من خلال الفجوة بين المبدأ الدستوري للمساواة بين المواطنين ومتطلبات تجسيده في الواقع السياسي والاجتماعي. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، واجه بناء الدولة الوطنية تحديات تاريخية وسياسية متراكمة، تمثلت في عدم استقرار العلاقة بين السلطة والمجتمع، وضعف ترسيخ المؤسسات القائمة على سيادة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات. كما أسهم تعاقب أنظمة الحكم الاستبدادية في إضعاف المشاركة السياسية المتكافئة، وفي توظيف الانتماءات القومية والطائفية والاجتماعية أحيانا لخدمة اعتبارات السلطة وترسيخ السيطرة، الأمر الذي انعكس على فرص بناء مؤسسات وطنية

تستند إلى مبدأ المواطنة المتساوية (السامرائي، 2009، ص 12) ومن ثم، فإن الإشكالية لا تتمثل في تعدد الانتماءات الاجتماعية أو الثقافية بحد ذاته، وإنما في مدى التزام الدولة بمبدأ المساواة التامة أمام سلطاتها، وضمان ألا تتحول هذه الانتماءات إلى أساس للتمييز أو الإقصاء في التمتع بالحقوق أو المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

وتتجلى هذه الفجوة بصورة أكثر وضوحا عند تناول أوضاع النازحين داخليا والأقليات الدينية والقومية والفئات الأخرى التي تواجه صعوبات في الحصول على الوثائق المدنية الأساسية. فوفقا للتقرير المشار إليه الصادر عن المجلس الدنماركي للاجئين وشركائه، لا يزال نحو مليون عراقي يواجهون نقصا في وثائق الهوية المدنية اللازمة لإثبات حالاتهم الشخصية أو محل إقامتهم، وهو ما قد يقيد قدرتهم على الوصول إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية والخدمات العامة. ولا يمثل هذا الحرمان مجرد عقبة إدارية، بل يثير إشكالية قانونية تتصل بقدرة الدولة على ضمان التمتع الفعلي بالحقوق التي يقرها الدستور والقانون لجميع المواطنين دون تمييز، فالمساواة في المواطنة لا تتحقق بمجرد النص على الحقوق، وإنما تتطلب توفير الآليات والمؤسسات التي تضمن ممارستها بصورة فعلية ومتساوية. وبناء على ذلك، فإن معالجة أزمة المواطنة في العراق تستلزم تعزيز كفاءة المؤسسات العامة، وتيسير الحصول على الوثائق المدنية، وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات والحقوق، وترسيخ سيادة القانون في مواجهة جميع أشكال التمييز والإقصاء. وعليه، فإن التحدي الذي يواجه النموذج التقليدي للمواطنة لا يكمن في افتراض المساواة بوصفها مبدأ، بل في قصوره عن تفسير الفجوة بين المساواة المقررة قانونا والمساواة المتحققة عمليا، وما تفرضه هذه الفجوة من ضرورة إصلاح مؤسسي يكفل خضوع الجميع لسلطة الدولة وتمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة (Danish Refugee Council et al.).

بناء على ما سبق خلص نقد الخطاب التقليدي للمواطنة إلى أن هذا الخطاب يعجز عن تفسير واقع مجتمعات ما بعد الصراع، فهو يهمل أبعاداً جوهرية تتعلق بالهوية والاعتراف، والثقة وإدارة الاختلاف، وفي العراق تجسدت هذه العيوب بوضوح، حيث تبقى النصوص الدستورية والقانونية أسيرة لصراع الهويات والمحاصصة، ولا تتحول إلى ممارسة يومية للمواطنة، لذا فإن الدعوة إلى تجاوز هذا النموذج التقليدي، والانتقال إلى مقاربات بديلة قادرة على التعامل مع أزمات الانتماء والهوية، تشكل ضرورة أكاديمية وسياسية ملحة، وهذا ما سيتم الاشتغال عليه في المطلب الثاني القادم.

المطلب الثاني : نحو نموذج بديل

إن تجاوز قصور النموذج التقليدي للمواطنة يستدعي التوجه نحو أطر نظرية أكثر قدرة على استيعاب تعقيدات مجتمعات ما بعد الصراع، وتفسير إشكاليات الهوية والانتماء التي تعاني منها بلاد مثل العراق، فالنموذج القانوني الإجرائي الذي يركز على الحقوق المجردة يثبت عجزه عن معالجة الجروح العميقة التي خلفتها عقود من الحكم الاستبدادي والصراعات الطائفية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن هنا تبرز أهمية مدخلين نظريين متكاملين: نظرية الاعتراف كما طورها الفيلسوف الألماني أكسل هونيثAxel Honneth [1] (هونيت، 2019، 7) ، ونظريات العدالة الانتقالية التي نشأت في سياقات الخروج من الحكم الديكتاتوري والصراعات الأهلية، فهذان المدخلان يقدمان معاً رؤية

[1] أكسل هونيث: فيلسوف ألماني (1949) يُعد من أبرز ممثلي الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت، وقد تركزت أبحاثه في الفلسفة الاجتماعية-السياسية والأخلاقية، يرى هونيث انطلاقاً من نقد هابرماس، أن الصراعات الاجتماعية هي في جوهرها صراعات من أجل الاعتراف المتبادل، كما صاغ ذلك في مؤلفه الأهم "الصراع من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للمآزم الاجتماعية" لعام 1990، وقسم هونيث الاعتراف إلى ثلاثة مستويات: الاعتراف العاطفي (في إطار العلاقات الأولية) الذي يولّد الثقة بالنفس، والاعتراف القانوني (في إطار الدولة) الذي يولّد احترام الذات، والتقدير الاجتماعي (في إطار المجتمع المدني) الذي يولّد كرامة الذات.

شاملة تتجاوز البعد القانوني الضيق إلى أبعاد أخلاقية وسياسية واجتماعية أعمق، تؤسس لمواطنة فاعلة قادرة على تحقيق الاستقرار المجتمعي، وفي هذا المطلب نعمل على تركيب نموذج بديل للمواطنة الفاعلة يقوم على ثلاث دعائم مترابطة: البعد القانوني، والاعتراف الثقافي المتبادل، والعدالة التصحيحية كآليات العدالة الانتقالية. وسنتناول ذلك بالتفصيل في المحاور الأربعة الآتية.

أولاً: نظرية الاعتراف عند أكسل هونيث:

يُعد الفيلسوف الألماني أكسل هونيث واحداً من أبرز ممثلي الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية، وقد طور نظريته في الاعتراف انطلاقاً من نقده لنموذج التواصل الذي قدمه أستاذه يورغن هابرماس، معتبراً أن نظرية التواصل لم تعد كافية لتفسير النزاعات الاجتماعية العميقة، مما استدعى بلورة نموذج جديد تحت مسمى الاعتراف، واستند هونيث في صياغة نظريته إلى مصادر فكرية متعددة، أبرزها الفلسفة الهيغيلية التي اعتبر فيها هيغل أول فيلسوف درس العلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات بين ذوات تسعى لتحقيق الاعتراف المتبادل من خلال ما يسمى بالبينذاتية التي تميز حياة البشر، وقد عبر هيغل عن هذه الفكرة في فينومينولوجيا الروح من خلال جدلية السيد والعبد، حيث لا يتحقق وعي الذات إلا عبر اعتراف الآخر به (هونيث،2015، 48).

لكن هونيث لم يكتفِ بالاستلهام الهيغيلي، بل أعاد صياغة نظرية الاعتراف ضمن إطار معياري قادر على تفسير الصراعات الاجتماعية المعاصرة، ووفقاً لهونيث فإن المجتمع الجيد هو المجتمع الذي يسمح لأفراده من خلال توفير الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بتحقيق ذواتهم واستقلاليتهم، كما أنه المجتمع الذي يسمح لأفراده بتحقيق أحلامهم بدون المرور من تجربة الاحتقار أو الإقصاء، وقد ميز هونيث بين ثلاثة مستويات للاعتراف، تتوافق مع ثلاثة أنماط من العلاقات الاجتماعية (مهدي، 2025، ص 490-491):

1. الاعتراف العاطفي الذي يتحقق في نطاق العلاقات الأولية كالأسرة والصداقة، ويمنح الفرد الثقة الأساسية بنفسه.

2. الاعتراف القانوني الذي يمنح الفرد حقوقاً متساوية أمام القانون، ويتحقق في إطار الدولة.

3. التقدير الاجتماعي الذي يعترف بقيمة إسهام الفرد في الحياة المجتمعية، ويتحقق في نطاق المجتمع المدني، وتكمن أهمية هذه التصنيفات في أنها تقدم خريطة متكاملة لفهم متطلبات المواطنة الفاعلة، حيث لا يمكن للفرد أن يكون مواطن فاعل إذا حُرم من أي من هذه المستويات الثلاثة من الاعتراف.

ثانياً: أبعاد المواطنة الفاعلة في ضوء الاعتراف المتبادل

إن الانتقال من النموذج التقليدي للمواطنة إلى نموذج قائم على الاعتراف المتبادل يستلزم إعادة تعريف جوهر العلاقة بين المواطن والدولة والمجتمع، ففي النموذج التقليدي كانت المواطنة تُختزل في علاقة قانونية عمودية: حقوق يمنحها القانون وواجبات يلتزم بها الفرد، أما في النموذج البديل القائم على الاعتراف فتصبح المواطنة علاقة أفقية وشاملة تتجاوز النصوص القانونية إلى الممارسة اليومية والتفاعل الاجتماعي، فالاعتراف هنا لا يعني مجرد تقدير لفظي أو مجاملة بالكلام، بل الاعتراف الحقيقي الصادق بقيمة الإنسان وكرامته ومكانته داخل النظام الاجتماعي(علاوي،2020، 126)، وهذا له انعكاسات عميقة على مفهوم المواطنة الفاعلة تتمثل في الآتي(عبد الصاحب، 2025، 490-491):

1. على مستوى الاعتراف العاطفي، تفترض المواطنة الفاعلة وجود نسيج اجتماعي قائم على الثقة الأساسية بين أفراد المجتمع، ففي مجتمعات ما بعد الصراع كالعراق، حيث تعرضت العلاقات الاجتماعية للتمزق بفعل العنف الطائفي والحروب، يصبح إعادة بناء الثقة الاجتماعية شرطاً مسبقاً لأي مشروع

للمواطنة، وهذا يتطلب آليات اجتماعية وثقافية تعيد الاعتبار للعلاقات الإنسانية الأولى وتخلق فضاءات للحوار والتقارب بين المكونات المختلفة.

2. على مستوى الاعتراف القانوني، لا يقتصر الأمر على مجرد إقرار حقوق متساوية في الدستور، بل يتجاوز ذلك إلى ضمان فعالية هذه الحقوق على أرض الواقع، ومحاسبة أي إقصاء أو تمييز- فالمواطن الذي لا يشعر بأن القانون يحميه بصرف النظر عن هويته الطائفية أو القومية، لن يكون مواطن فاعل.

3. على مستوى التقدير الاجتماعي، تعني المواطنة الفاعلة أن يشعر كل فرد بأن إسهامه في المجتمع مُقدَر بغض النظر عن انتمائه، وهذا يتطلب سياسات تعترف بالتنوع الثقافي وتديره، بدلاً من محاولة طمسه أو توظيفه سياسياً.

وهكذا فإن نموذج المواطنة القائم على الاعتراف ينتقل من مجرد الحقوق السلبية حماية الفرد من تعسف الدولة إلى الحقوق الإيجابية تمكين الفرد من المشاركة في تشكيل المجتمع.

ثالثاً: العدالة الانتقالية كآلية إجرائية لمعالجة إرث القمع والإقصاء

إلى جانب نظرية الاعتراف التي تقدم الأساس الفلسفي والأخلاقي للنموذج البديل، تأتي العدالة الانتقالية لتوفير الآليات الإجرائية العملية التي تمكن من تحويل مبادئ الاعتراف إلى واقع ملموس، فالعدالة الانتقالية هي إطار متكامل من الإجراءات القانونية والسياسية والمجتمعية التي تهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث خلال الحروب أو الأنظمة الاستبدادية، والعمل على إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وقد نشأت العدالة الانتقالية كآلية للمجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، من خلال تلبية احتياجاتها الفورية وطويلة الأجل أثناء تعافيها من العنف المنهجي(الموسوي، 2023، 39).

تقوم العدالة الانتقالية على أربعة محاور رئيسية متكاملة، كشف الحقيقة بما في ذلك توثيق الانتهاكات وإنشاء لجان الحقيقة، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، وجبر الضرر وتعويض الضحايا وإعادة اعتبارهم، وإصلاح المؤسسات أي ضمان عدم تكرار الانتهاكات عبر إصلاح النظام القضائي والأمني والإداري، وهذه المحاور الأربعة ترتبط ارتباط وثيق بمتطلبات المواطنة الفاعلة، فبدون كشف الحقيقة لا يمكن بناء الثقة، وبدون المحاسبة لا يمكن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وبدون جبر الضرر لا يمكن للضحايا أن يصبحوا مواطنين فاعلين، وبدون إصلاح المؤسسات لا يمكن تحقيق أي استدامة للمواطنة (سويلم،2018، 175).

وأما في السياق العراقي بدأت تجربة العدالة الانتقالية مع احتلال الولايات المتحدة للعراق في العام 2003، ومرت بمراحل وآليات عدة، وأُنشئت العديد من المؤسسات، غير أن هذه التجربة ظلت محكومة بإشكاليات جوهرية أبرزها تسييس العدالة الانتقالية وتحولها إلى أداة إقصاء سياسي بدلاً من أداة مصالحة وطنية، فقد ركزت سياسات العدالة الانتقالية في العراق إلى حد كبير على الإجراءات العقابية، وعوضت مجموعات معينة من الضحايا، دون تبني رؤية طويلة الأمد للمصالحة الشاملة(السيلاوي،2017، 307)، وهذا يؤكد أن غياب رؤية متكاملة للعدالة الانتقالية، تقوم على الاعتراف بمعاناة جميع الضحايا بغض النظر عن انتماءاتهم، كان أحد أهم معوقات بناء مواطنة فاعلة في العراق.

في ضوء ما سبق نستنتج أن الانتقال نحو نموذج بديل للمواطنة الفاعلة يتطلب تجاوز النموذج القانوني التقليدي إلى مقاربة تركيبية تجمع بين نظرية الاعتراف والعدالة الانتقالية، فبالاعتراف المتبادل يمكن معالجة أزمات الهوية والانتماء، وبالعدالة الانتقالية يمكن معالجة إرث القمع والإقصاء وإعادة بناء الثقة، وفي السياق العراقي حيث تتشابك إشكاليات الهوية المتعددة مع إرث انتهاكات

جسيمة، يصبح هذا النموذج البديل أكثر ضرورة وإلحاحاً من أي وقت مضى، وهذا النموذج سيتم تطبيقه تحليلياً على الحالة العراقية في المبحث الثاني من هذا البحث، للكشف عن معوقات التفعيل وسبل التمكين.

المبحث الثاني : المواطنة الفاعلة في العراق بين التعطيل والتمكين

بعد أن قدمنا في المبحث الأول إطاراً نظرياً نقدياً وبديلاً للمواطنة الفاعلة، ننتقل في هذا المبحث إلى تطبيقه على الحالة العراقية، يشكل العراق حالة فريدة ومعقدة في الوقت نفسه؛ فهو بلد غني بالموارد البشرية والطبيعية، لكنه يعاني من تراكم الأزمات: أنظمة استبدادية طويلة، حروب متتالية، احتلال خارجي، ثم بناء سياسي هش على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية، هذه العوامل مجتمعة أنتجت ما يمكن تسميته بتعطيل المواطنة الفاعلة، حيث تحول المواطن إلى تابع لطائفته أو قوميته أو قبيلته، وضعفت قدرته على أن يكون فاعلاً في الشأن العام بوصفه مواطن مستقل.

في هذا السياق يسعى هذا المبحث إلى تشخيص المعوقات البنيوية التي تقف خلف هذا التعطيل، ثم اقتراح آليات انتقالية قابلة للتطبيق تخرج المواطنة من حالة السكون إلى الفعلية، نحن ندرك أن الحديث عن آليات التمكين لا يمكن أن يكون مثالي منفصل عن الواقع، لذلك سنقدم خريطة طريق تبدأ من الاعتراف بالمواطنة السلبية القائمة، ثم تنتقل إلى المواطنة الاحتجاجية التي تجسدها حركات احتجاجية عراقية معاصرة، وصولاً إلى المواطنة التشاركية التأسيسية.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، إذ ندرس في المطلب الأول معوقات التفعيل البنوية، وأما المطلب الثاني خصص لمناقشة خريطة طريق انتقالية.

المطلب الأول : معوقات التفعيل البنيوية

تتسم الدولة العراقية بعد عام 2003 بهيكلية هجينة فريدة، تمزج بين مؤسسات ديمقراطية شكلية ودستورية وشبكات نفوذ غير رسمية تقوم على المحاصصة والولاءات الفرعية، الأمر الذي حولها إلى دولة هجينة تظهر فيها مظاهر التعددية دون أن ترقى إلى فاعلية الدولة المدنية الحديثة، وفي هذا السياق لا يمكن فهم إشكالية ضعف المواطنة الفاعلة بمعزل عن ثلاث آليات بنيوية متشابكة تعطل ظهورها وتعيق تحول المواطن من تابع إلى شريك: السياسات الريعية القائمة على توزيع الإيرادات النفطية دون مساءلة، والمحاصصة الطائفية والعرقية التي تجعل الانتماء المذهبي أو القومي شرطاً للحصول على الحقوق والمناصب، وتهميش المجتمع المدني الذي يُفقد الفضاء العام أدوات الضغط والمراقبة والوساطة بين الدولة والمجتمع، وفي هذا المطلب نعمل على تحليل هذه المعوقات الثلاثة تحليل يراعي خصوصية التجربة العراقية، مع الكشف عن علاقات التشابك والتداخل فيما بينها، تمهيداً لاقتراح سبل تجاوزها في المطلب التالي.

أولاً: الريع النفطي كآلية لتعطيل المساءلة وإضعاف الإرادة المدنية

لا يمكن فهم ضعف المواطنة الفاعلة في العراق دون استحضار طبيعة الدولة الريعية التي تشكلت وتعمقت بفعل الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، ففي النموذج الريعي تنفصل الدولة عن المجتمع مالياً واقتصادياً، إذ لا تحتاج إلى فرض ضرائب على المواطنين، وبالتالي لا تضطر إلى محاسبتهم أو الاستماع إلى مطالبهم، كما لا يشعر المواطنون بحقهم في مساءلة الدولة لأن أموالها ليست من جيوبهم، وهذا الانفصال المالي ينتج عنه قطيعة سياسية واجتماعية عميقة، تجعل الدولة فوق المجتمع لا دولة المجتمع، وتضعف الحافز لدى المواطن للمشاركة في الشأن العام، ففي غياب الاقتطاع

الضريبي، لا يشعر الفرد بأنه شريك في تمويل الدولة، بل مجرد متلقٍ لخدمات قد تأتي وقد لا تأتي، مما يكرس ثقافة الاتكالية السلبية بدلاً من روح المبادرة والمواطنة الفاعلة(نخبة من الباحثين،2016، 98.)

يتجاوز أثر الريع البعد المالي إلى التحكم في بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع برمتها، فالدولة الريعية تحول النفط إلى أداة سياسية بامتياز، يُستخدم في شراء الولاءات وتوزيع الإيرادات كجزية سياسية تحافظ على تحالفات النخب الحاكمة، كما نشير لاحقاً، فبدلاً من أن تكون عائدات النفط رافعة للتنمية وبناء المواطنة، تتحول إلى عائق بنيوي أمام تطور وعي المواطن بحقوقه وواجباته، فالدولة الريعية لا تحتاج إلى إنتاج، ولا إلى مجتمع منتج وفاعل، بل تحتاج إلى مجتمع مستهلك خاضع، ينتظر التوزيعات من أعلى ولا يطالب بالمساءلة(سلامة، 2021، 12)، وهذه الآلية تتعمق وتترسخ مع ضعف المجتمع المدني وتفتيت الإرادة الوطنية بسبب المحاصصة.

ثانياً: المحاصصة الطائفية والعرقية كآلية لتفتيت الهوية الوطنية واحتكار الحقوق

يمثل نظام المحاصصة الطائفية والعرقية أو ما يعرف بال quotas الطائفية أحد المعوقات البنيوية الأكثر تأثيراً في مسار بناء المواطنة الفاعلة في العراق، فبعد احتلال عام 2003 وتحت إدارة السلطة الانتقالية الأمريكية تم ترسيخ ترتيبات غير رسمية لكنها ملزمة سياسياً، تقوم على توزيع المناصب السيادية والموارد العامة وفقاً للانتماء المذهبي والعرقي: رئاسة الوزراء للشيعة، ورئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة مجلس النواب للسنة، وقد نظر بعض المنظرين في البداية، إلى هذا النظام باعتباره تجسيداً لنموذج الديمقراطية التوافقية التي تهدف إلى ضمان تمثيل جميع المكونات ومنع هيمنة جماعة على أخرى، كما روجت له الإدارة الأمريكية آنذاك كحل لإدارة التعددية العراقية، غير أن التجربة العراقية

أظهرت أن هذه الترتيبات، في غياب ثقافة مدنية راسخة ودولة قانون قوية وهو وطنية جامعة، لم تؤد بالضرورة إلى استقرار الدولة، بل ساهمت وفق أدلة كثيرة في إضعاف مؤسساتها وإعادة إنتاج الانقسامات الاجتماعية والطائفية(الجدة،2015، 289).

إن جعل الانتماء الطائفي أو القومي معياراً أساسياً للوصول إلى الحقوق والمناصب والخدمات يتعارض مع مبادئ المواطنة الفاعلة القائمة على المساواة والكفاءة، ففي ظل المحاصصة لا يشعر المواطن بأن مشاركته في بناء الدولة تقوم على هويته الوطنية أولاً، بل على انتمائه كمكوّن معين (شيعي، سني، كردي) يسعى للحصول على حصة طائفته أو قوميته، وهذه الآلية كما تشير العديد من الدراسات، تعمق الانقسامات بدل من معالجتها، وتجعل من استمرار التنافس الطائفي مصلحة للنخب السياسية التي تستمد شرعيتها من إدارة هذا الصراع وتوزيع مكاسبه، وقد خلصت تحليلات أكاديمية متعددة إلى أن هذا النظام، الذي جرى فرضه وتثبيته في ظل الاحتلال، لم يعد مجرد وسيلة لإدارة التعددية، بل تحول إلى قنوات لتقاسم الغنائم بين الأحزاب ذات الولاءات الطائفية، مما جعل الدولة تبدو كساحة مفتوحة للتنافس على الموارد، أكثر من كونها إطاراً قانونياً موحداً لإدارة المجتمع، وتظل هذه الإشكالية محور نقاش مستمر في الأدبيات السياسية العراقية حول إمكانية التوفيق بين التمثيل الطائفي ومتطلبات الدولة المدنية(مطر،2025، 192).

ثالثاً: تهميش المجتمع المدني وتجريده من أدوات الضغط والرقابة

يتشابك المعيق الثالث والمتمثل في تهميش المجتمع المدني، مع المعوقين السابقين ليشكل حلقة مفرغة تعيق أي مشروع إصلاحي جاد، فالدولة الريعية كما أسلفنا تعمل على إضعاف أي قوى مستقلة قد تطالب بالمساءلة أو تحاول الضغط من أجل إعادة توزيع عادل للثروة أو إصلاح سياسي، وبالمثل تجد النخب الحاكمة

القائمة على المحاصصة في إضعاف المجتمع المدني مصلحة، لأنه يشكل تهديد محتمل لسيطرتها على الفضاء العام ولممارساتها الفاسدة وغير الشفافة، نتيجة ذلك تواجه منظمات المجتمع المدني العراقي تحديات جمة، أبرزها: الصعوبات المالية المزمنة التي تعيق تنظيم الفعاليات والندوات، والافتقار إلى رؤية استراتيجية وأهداف واضحة، وضعف الهيكل التنظيمي والافتقار إلى الخبرات السابقة(أحميد،2019، 339)

علاوة على ذلك تواجه هذه المنظمات والنشطاء في بعض الحالات تحديات أمنية ومضايقات قد تنبع من جهات متعددة، بما في ذلك جماعات متطرفة أو قوى سياسية فاعلة قد تنظر إلى الأصوات الناقدة على أنها تتعارض مع مصالحها، وفي السنوات الأخيرة ازدادت هذه التحديات تعقيداً مع حدوث تراجع ملحوظ في حجم المساعدات الدولية والمنح الموجهة للمجتمع المدني في العراق، الذي يعاني أصلاً من ضعف بنيوي وتهميش نسبي، فقد أشارت بيانات خدمة التتبع المالي (Financial Tracking Service)التابعة للأمم المتحدة إلى أن إجمالي التمويل الإنساني الذي تلقاه العراق خلال عام 2024 بلغ نحو 62 مليون دولار، وهو ما يمثل 29.1% فقط من الاحتياجات المخطط لها، ويعزو بعض المحللين هذا التراجع إلى عدة عوامل، منها انشغال الدول المانحة بأزمات أخرى كجائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، بالإضافة إلى اعتقاد بعض هذه الدول أن العراق بموارده النفطية المتاحة، قد أصبح أقل احتياجاً لمستويات الدعم الخارجي السابقة، وقد رصدت بعض الدراسات والتقارير تأثيرات لهذا التراجع، من بينها اضطرار نسبة 39% من منظمات المجتمع المدني إلى خفض أنشطتها، في حين شهدت منظمات أخرى صعوبات مالية أدت في حالات محدودة إلى تقليص أعمالها أو تعليقها (Medeni, 2024) ،وهذا الوضع مجتمعاً مع التحديات الأمنية والمؤسسية

القائمة، يجعل المجتمع المدني العراقي في مرحلة تتسم بالضعف النسبي والحاجة إلى الدعم.

بناء على ما تقدم خلص تحليلنا إلى أن معوقات المواطنة الفاعلة في العراق ليست مجرد تحديات عارضة أو إجرائية، بل هي معوقات بنيوية متشابكة تشكل نسيج النظام السياسي والاقتصادي نفسه، فالريع النفطي يعطل المساءلة ويضعف الإرادة المدنية، والمحاصصة الطائفية تفتت الهوية الوطنية وتحول الحقوق إلى امتيازات مرتبطة بالانتماء، في حين يؤدي تهميش المجتمع المدني إلى تجريد الفضاء العام من أدوات الرقابة والضغط، وهذه المعوقات الثلاثة تشكل فيما بينها حلقة مفرغة يصعب كسرها بإصلاحات جزئية، ما يستدعي الانتقال في المطلب التالي إلى تصميم خريطة طريق انتقالية تتعامل مع جذور المشكلة وليس فقط مظاهرها.

المطلب الثاني: خريطة طريق انتقالية

تمثل خريطة الطريق الانتقالية التي نقترحها في هذا المطلب استجابة تحليلية ومنهجية لمعوقات التفعيل البنيوية التي تم تشخيصها سابقاً، وذلك بالاعتماد على قراءة نقدية للتجارب المقارنة التي نجحت في تفعيل المواطنة في سياقات ما بعد الصراع، فضلاً عن استلهام بعض التجارب والديناميات المجتمعية التي ظهرت داخل العراق نفسه، وعلى رأسها حراك تشرين الذي شكل، رغم قمعه منعطف تاريخي في نضال المجتمع المدني من أجل مواطنة فاعلة قائمة على المساواة والحرية والعدالة، وإن هذه الخريطة لا تنطلق من فراغ نظري مثالي، بل تراعي تعقيدات الواقع العراقي، وتوزان بين الطموحات الإصلاحية وحتمية التعامل مع القيود البنيوية الراسخة، وتقوم هذه الخريطة على ثلاث مراحل مترابطة ومتدرجة وفقا لما يلي.

أولاً: تفعيل المواطنة السلبية

إن أي تحول نحو المواطنة الفاعلة يرتبط ارتباط وثيق بتمكين المواطن من مجموعة من الحقوق الأساسية، والتي تعرفها أدبيات السياسة والدستور بمفهوم المواطنة السلبية، أي الحقوق التي يكفلها القانون للفرد دون اشتراط قيامه بمشاركة أو فعل فعال، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن والمساواة أمام القانون وحرية التعبير والتجمع السلمي، وتواجه هذه الحقوق في العراق جملة من التحديات، تراكمت نتيجة ظروف سياسية وأمنية عاشها البلد لعقود، فبالنظر إلى نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2025، نجد أن نسبة المشاركة بلغت 56.11%، وهو ما قد يشير وفق قراءات متعددة، إلى وجود عزوف لدى شريحة غير قليلة من الناخبين، يمكن تفسيره كرسالة حول مستوى الثقة في العملية السياسية، وبدلاً من قراءة هذا العزوف كظاهرة سلبية، تشير بعض التحليلات الأكاديمية إلى أنه قد يعبّر عن شعور بالإحباط تجاه فاعلية آليات التغيير المتاحة، ووفقاً لبعض التقارير الحقوقية، لا تزال هناك قيود تواجه حرية التعبير والتجمع السلمي، فضلاً عن تحديات في مجال مساءلة بعض الانتهاكات، إضافة إلى إقرار قوانين قد يُنظر إليها على أنها تحد من الفضاء المدني، وفي ظل هذه البيئة يصبح أي حديث عن مواطنة فاعلة مشروط بالعمل على معالجة هذه الثغرات الحقوقية الأساسية عبر إصلاحات تشريعية متدرجة، تشمل النظر في تطوير قوانين الانتخابات لتعزيز النزاهة والتمثيل، وإعادة النظر في القوانين التي قد تُقيّد الحريات العامة، ودعم استقلالية القضاء في أداء مهامه(عبد الزهرة، 2025، 21).

ثانياً: الاعتراف بالمواطنة الاحتجاجية

تمثل المواطنة الاحتجاجية مرحلة متقدمة في مسار المشاركة السياسية، إذ يُنظر إليها في سياقات انسداد أفق الإصلاح التدريجي وضعف قنوات المشاركة الفاعلة، كشكل من أشكال التعبير عن الرأي يمكن أن يسهم في دفع عمليات

التغيير، ومن هذا المنظور يُعد حراك تشرين في العراق (2019–2021) نموذجاً بارزاً يمكن دراسته في إطار هذا المفهوم، فقد خرج المتظاهرون في ذلك الحراك من مختلف المحافظات والمناطق، رافعين شعارات تعبر عن مطالب جامعة، في مشهد عكس وفق بعض القراءات، تجاوزاً نسبياً للانقسامات، وقد أسهم الحراك في سياق تفاعلاته، بإسقاط حكومة عادل عبد المهدي، والضغط باتجاه إجراء انتخابات مبكرة، وإحداث نقاش سياسي واجتماعي واسع في أوساط الشباب بشكل خاص، وتجسدت مطالب المحتجين في شعارات دعت إلى بناء دولة قادرة على توفير حياة كريمة لمواطنيها، بعيداً عن تحديات الفساد والمحاصصة(نظمي، 2022، 15).

لا يزال تأثير هذا الحراك حاضراً في الذاكرة الجمعية، حيث أعلن بعض الناشطين في 25 تشرين الأول 2025 عن فعاليات جديدة تحت شعارات متجددة، في محاولة للإبقاء على مطالب الإصلاح حاضرة في المشهد العام، وفي المقابل تشير بعض المعطيات إلى أن التيارات الإصلاحية المرتبطة بالحراك لم تحظ بتمثيل برلماني في انتخابات 2025، فضلاً عن استمرار تحديات قانونية وأمنية يواجهها ناشطون، وإن دراسة هذا الحراك وفهم دوافعه، دون إصدار أحكام مسبقة، يُعد خطوة مهمة لفهم ديناميات المجتمع المدني في العراق، فالاحتجاج السلمي في سياقاته المختلفة، يمكن النظر إليه باعتباره إحدى آليات التعبير عن الرأي التي قد تسهم في ظروف معينة في تعزيز مسارات الإصلاح وتحقيق المواطنة الفاعلة في المجتمع العراقي(خضر،2022، 249).

ثالثاً: الانتقال إلى المواطنة التشاركية التأسيسية

تمثل المرحلة الثالثة في هذا التصور الانتقال نحو المواطنة التشاركية التأسيسية، وهي المرحلة التي يتحول فيها المواطن من ممارسة أشكال الاحتجاج أو المشاركة الانتخابية السلبية إلى شريك فاعل في رسم السياسات وإدارة الشأن العام،

ويتطلب تحقيق هذه المرحلة إصلاحات هيكلية في المؤسسات، يبدأ من النظام الانتخابي، وتشير بعض الدراسات إلى أن التعديلات المتعاقبة على قانون الانتخابات، والتي طبقت نظام سانت ليغو Sainte-Laguë أثر على فرص المستقلين والأحزاب الصغيرة، وقد أسهمت في تحد من تجديد النخب السياسية(عبد، 2025، 235) ومن هذا المنطلق يُعد الإصلاح الانتخابي العادل والشفاف شرطاً أساسياً لتعزيز المواطنة التشاركية والفاعلة في المجتمع العراقي.

وعلى صعيد المجتمع المدني تواجه المنظمات غير الحكومية في العراق تحديات بنيوية متعددة، من أبرزها التهميش النسبي، والصعوبات المالية، وغياب رؤية استراتيجية موحدة، وفي هذا السياق ظهرت مبادرات مجتمعية جديدة تهدف إلى معالجة هذه الإشكاليات، كمبادرة "عراقيون" التي أُطلقت في نيسان 2025، وضمت نخباً ثقافية وأكاديمية ونشطاء مدنيين، بهدف تعزيز مسارات بناء الدولة والمواطنة الفاعلة، كما يمكن البناء على برامج تمكين الشباب القائمة، مثل برنامج "المواطنة الفاعلة" الذي ينفذه المجلس الثقافي البريطاني بالشراكة مع منظمات محلية، والذي يسعى إلى تدريب الشباب على أدوار قيادية في مجتمعاتهم، وفي مجالي التعليم والإعلام، اللذين يُنظر إليهما كركيزتين أساسيتين لترسيخ ثقافة المواطنة، تحتاج المناهج الدراسية إلى مراجعات دورية لتعزيز قيم التسامح والمساواة، كما تحتاج وسائل الإعلام إلى دعم استقلاليتها وتعزيز دورها في نشر الوعي الحقوقي (NIRIJ, 2025).

في ضوء المعطيات السابقة يتضح لنا أن تقديم خريطة طريق انتقالية عملية قابلة للتطبيق في السياق العراقي، تنبني على ثلاث مراحل مترابطة، تفعيل المواطنة السلبية بحماية الحقوق الأساسية، ثم الاعتراف بالمواطنة الاحتجاجية كقوة دافعة للتغيير، وأخيراً الانتقال إلى مواطنة تشاركية مؤسساتية عبر إصلاحات تشريعية وتعليمية وإعلامية، مع الاستفادة من تجارب مقارنة

وديناميات محلية كحراك تشرين، ورغم وعورة الطريق وتشابك التحديات، فإن هذه الخريطة تقدم أملاً منهجياً وعلماً ممكناً لانتقال تدريجي قد لا يتحقق بين ليلة وضحاها، لكنه ضرورة وجودية لإنقاذ الدولة والمجتمع، وإن مستقبل الاستقرار المجتمعي في العراق مرهون بقدرة أبنائه على تجاوز هذه المرحلة الانتقالية نحو مواطنة فاعلة وقوية، لا تقف عند حدود الاحتجاج، بل تتجاوزه إلى البناء التشاركي الحقيقي.

الخاتمة

عالج هذا البحث العلاقة بين المواطنة الفاعلة والاستقرار المجتمعي في العراق، وانطلق من أن الإقرار الدستوري بالحقوق لا يكفي وحده لإنتاج مواطن يشارك ويحاسب وقد بيّنت الدراسة أن النموذج التقليدي للمواطنة، القائم على الحقوق المجردة، يعجز عن تفسير واقع المجتمعات الخارجة من الصراع، وأن العراق مثال واضح على ذلك فالنصوص الدستورية قائمة، لكن الثقة بين المواطن والدولة ضعيفة، والانتماءات الفرعية تتقدم على الهوية الوطنية وقدّم البحث نموذجاً بديلاً يجمع بين نظرية الاعتراف عند هونيث والعدالة الانتقالية، ثم اختبره على الحالة العراقية، فشخّص المعوقات البنيوية التي تعطله، واقترح مساراً انتقالياً يبدأ بالمواطنة السلبية، ويمر بالاحتجاجية، وينتهي بالتشاركية التأسيسية.

أولاً: الاستنتاجات

1) يعجز الخطاب التقليدي للمواطنة عن تفسير الفجوة بين المساواة المقررة قانوناً والمساواة المتحققة فعلاً. فهو يفترض مواطناً مجرداً، ويهمل الهوية والاعتراف والثقة وإدارة الاختلاف، وهي عناصر حاسمة في المجتمعات التعددية الخارجة من الصراع.

2) لا يتحقق الاعتراف المتبادل في مستوياته الثلاثة (العاطفي والقانوني والتقدير الاجتماعي) بمجرد النص عليه. فهو يتطلب بيئة تحمي الحقوق فعلاً، وتصون الكرامة، وتقدّر إسهام الفرد بغض النظر عن انتمائه.

3) . أخفقت تجربة العدالة الانتقالية في العراق بعد 2003 في إعادة بناء الثقة، لأنها اتجهت إلى الإجراءات العقابية، وعوّضت فئات محددة من الضحايا دون رؤية شاملة للمصالحة. وهذا الإخفاق أضعف مسار المواطنة الفاعلة.

4) تعمل معوقات تفعيل المواطنة الثلاثة، وهي الريع النفطي والمحاصصة الطائفية والعرقية وتهميش المجتمع المدني، بوصفها منظومة مترابطة. فالريع يعطل المساءلة لأن الدولة لا تعتمد على المواطن ضريبياً، والمحاصصة تجعل الانتماء شرطاً للحقوق والمناصب، وضعف المجتمع المدني يفقد الفضاء العام أدوات الرقابة. ومن ثم لا يُجدي إصلاح أحدها بمعزل عن الآخرين.

5) الثقة بالعملية السياسية وبفاعلية قنوات التغيير. وأظهر حراك تشرين أن مطالب المواطنة لم تجد قنواتها داخل المؤسسات فخرجت إلى الشارع، لكن الحراك لم يتحول إلى تمثيل مؤسسي.

ثانياً: التوصيات

1. مراجعة قانون الانتخابات بما يعزز النزاهة والتمثيل العادل، ويتيح للمستقلين والقوى الناشئة فرصاً متكافئة، ويحد من احتكار النخب للتمثيل.
2. إصدار تشريع شامل للعدالة الانتقالية يجمع بين كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات، ويشمل جميع الضحايا دون تمييز بسبب الانتماء.

3. تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الشفافية المالية، للحد من الطابع الريعي الذي يفصل الدولة عن المساءلة المجتمعية.
4. اعتماد معيار الكفاءة والاستحقاق في الوصول إلى المناصب والخدمات العامة بدلاً من المحاصصة.
5. توفير إطار قانوني وتمويلي مستقر لمنظمات المجتمع المدني، وحمايتها من المضايقات، وتحسين قدراتها التنظيمية والاستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً–المصادر العربية:

أولاً: الكتب والدراسات

1) أكسل هونيث، الاجتماعي وعالمه الممزق: مقالات فلسفية اجتماعية، ترجمة ياسر الصاروط، سلسلة ترجمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019.
2) أكسل هونيث، الصراع من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للمآزم الاجتماعية، ترجمة جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، 2015.
3) صفد عبد العزيز حمادي علاوي، المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية الحديثة: دراسة مقارنة، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة، 2020.
4) عطور الموسوي، العدالة الانتقالية في العراق: مبادئ ومؤسسات، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2023.
5) علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2025: دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025.
6) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها: دراسة ميدانية في فينومينولوجيا الاحتجاج المقاوم لعنف السلطة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.
7) مجد الدين خمش، المواطنة والهوية الوطنية في الأردن والوطن العربي، فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2025.
8) محمد علي سويلم، العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
9) نخبة من الباحثين، الدولة والمجتمع في العراق: قراءة الراهن واستشراف المستقبل، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2016.
10) يوسف محمد الكندري، المواطنة: تاريخ وتأصيل، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2024.

ثانياً: المجلات

1) أديان مهدي عبد الصاحب، «سسيولوجية المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في العراق»، مجلة نثار للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، جامعة الحلة، العراق، 2025.
2) أسامة بدر عبد، «الأنظمة الانتخابية في العراق بعد عام 2003 – دراسة تحليلية»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 35، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2025.
3) حازم صباح أحميد، «مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق»، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة تكريت، العراق، 2019.
4) حسن كريم مطر، «التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003: الواقع والتحديات»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 90، الجامعة المستنصرية، العراق، 2025.
5) رغد نصيف جاسم السراجي، «دور المواطنة في بناء الأمن الوطني: العراق أنموذجاً»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، الجامعة المستنصرية، العراق، 2013.
6) سرى حسين خضر، «الحراك الشعبي في العراق بعد عام 2003: حراك تشرين 2019 إنموذجاً»، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 50، جامعة تكريت، العراق، 2022.
7) عبير سهام مهدي، «نظرية الاعتراف في الفكر السياسي الغربي المعاصر: أكسل هونيث ونانسي فريزر أنموذجاً»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 26، جامعة تكريت، العراق، 2021.
8) علاء عبد الحسن جبر السيلاوي، «تجربة العدالة الانتقالية في العراق: المفهوم ومعوقات التطبيق»، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 33، جامعة الكوفة، العراق، 2017.
9) عماد وكاع عجيل الخفاجي، «المواطنة في العراق بعد 2003: دراسة في الأسباب والتحديات»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 8، جامعة تكريت، العراق، 2016.
10) محمود سالم السامرائي، «المحور السياسي: المواطنة والديمقراطية»، مجلة دراسات إقليمية، العدد 13، جامعة الموصل، العراق، 2009.
11) ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، «مظاهر الطائفية في العراق: رؤية سوسيولوجية»، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 17، جامعة واسط، العراق، 2015.
12) ياسر علي إبراهيم سلامة، «بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 25، جامعة تكريت، العراق، 2021.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

شبكة نيريج للصحافة الاستقصائية (NIRIJ)، نخب أكاديمية ومدنية تطلق مبادرة عراقيون للإصلاح السياسي والاجتماعي، 27 نيسان 2025، متوفر على الرابط:
https://nirij.org/2025/04/27/نخب-اكاديمية-ومدنية-تطلق-مبادرة-عراقي/
تاريخ الزيارة: 15-5-2026.

ثانياً : المصادر الأجنبية:

1-Manfred Berg & Martin H. Geyer, Two Cultures of Rights: The Quest for Inclusion and Participation in Modern America and Germany, Cambridge University Press, 2002.
2-Five years on from the end of the conflict, up to one million Iraqis lack essential identity documents, Danish Refugee Council (DRC), Norwegian Refugee Council (NRC), International Rescue Committee (IRC), on link: https://drc.ngo/en/news/five-years-on-from-the-end-of-the-conflict-up-to-one-million-iraqis-lack-essential-identity-documents/, visit date: 12-5-2026.
3-Abdulsalam Medeni, Whither Iraqi Civil Society?, The Washington Institute for Near East Policy, on link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/whither-iraqi-civil-society, visit date: 13-5-2026.

المصادر باللغة الإنجليزية:

1 - Axel Honneth, The Social and Its Fragmented World: Socio-Philosophical Essays, translated by Yasser Al-Sarout, Turjuman Series, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2019.
2 - Axel Honneth, The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts, translated by Georges Katoura, Eastern Library, Beirut, 2015.
3 - Safd Abdul Aziz Hamadi Alawi, Citizenship and Its Role in Building the Modern Civil State: A Comparative Study, Dar Al-Kutub wa Al-Dirasat Al-Arabiya, Cairo, 2020.
4 - Mohamed Ali Sweilem, Transitional Justice: A Comparative Study, Egyptian Publishing and Distribution, Cairo, 2018.
5 - Yousef Mohamed Al-Kandari, Citizenship: History and Rooting, Center of Book for Publishing, Cairo, 2024.
6 - Atour Al-Mousawi, Transitional Justice in Iraq: Principles and Institutions, Al-Arif Publishing House, Beirut, 2023.
7 - Ali Saadi Abdul Zahra, Legislative Elections in Iraq for 2025: An Analytical Study, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2025.
8 - Faris Kamal Nazmi, Mazen Hatim, October 2019 Protests in Iraq from the Perspective of Participants: A Field Study in the Phenomenology of Resistance Protest Against State Violence, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2022.

9 - Majd Al-Din Khamash, Citizenship and National Identity in Jordan and the Arab World, Fadaat Publishing and Distribution, Amman, 2025.
8 - A group of researchers, The State and Society in Iraq: Reading the Present and Anticipating the Future, Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2016.
9 - Adian Mahdi Abdul Sahib, Sociology of Citizenship and Social Responsibility in Iraq, Ninār Journal for Humanities and Social Sciences, Issue 4, University of Hillah, Iraq, 2025.
10 - Osama Badr Abd, Electoral Systems in Iraq after 2003 – An Analytical Study, Journal of Social Sciences, Issue 35, Arab Democratic Center, Berlin, 2025.
11 - Hazim Sabah Ahmed, Civil Society Institutions and Their Role in Building the Modern State in Iraq, Tikrit University Journal for Humanities, Issue 3, University of Tikrit, Iraq, 2019.
12 - Hassan Karim Matar, Political Development in Iraq after 2003: Reality and Challenges, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 90, Al-Mustansiriya University, Iraq, 2025.
13 - Raghad Naseef Jasim Al-Saraji, The Role of Citizenship in Building National Security: Iraq as a Model, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 42, Al-Mustansiriya University, Iraq, 2013.
14 - Sura Hussein Khader, Popular Movements in Iraq after 2003: The October 2018 Movement as a Model, Al-Farahidi Arts Journal, Issue 50, University of Tikrit, Iraq, 2022.
15 - Abeer Siham Mahdi, The Theory of Recognition in Contemporary Western Political Thought: Axel Honneth and Nancy Fraser as Models, Tikrit Journal of Political Science, Issue 26, University of Tikrit, Iraq, 2021.
16 - Ala'a Abdul Hassan Jabr Al-Sailawi, The Experience of Transitional Justice in Iraq: Concept and Obstacles to Application, Al-Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Issue 33, University of Kufa, Iraq, 2017.
17 - Emad Waka' Ajil Al-Khafaji, Citizenship in Iraq after 2003: A Study of Causes and Challenges, Tikrit Journal of Political Science, Issue 8, University of Tikrit, Iraq, 2016.

18 - Mahmoud Salem Al-Samarrai, The Political Axis: Citizenship and Democracy, Regional Studies Journal, Issue 13, University of Mosul, Iraq, 2009.
19 - Mayada Ahmed Abdul Rahman Al-Jidda, Manifestations of Sectarianism in Iraq: A Sociological Vision, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue 17, University of Wasit, Iraq, 2015.
20 - Yasser Ali Ibrahim Salama, State Building in Iraq: A Study of Challenges and Construction Strategies, Tikrit Journal of Political Science, Issue 25, University of Tikrit, Iraq, 2021.
21 - NIRIJ Network for Investigative Journalism, Academic and Civil Elites Launch the "Iraqis for Political and Social Reform" Initiative, 27 April 2025, available at: https://nirij.org/2025/04/27 /-نخب-اكاديمية ومدنية-تطلق-مبادرة-عراقي/ , accessed: 15 May 2026.
22.باشكين، أوريت (Orit Bashkin). "Hybrid Nationalisms: Waṭanī and Qawmī Visions in Iraq under ʿAbd al-Karim Qasim, 1958–61." International Journal of Middle East Studies 4329 :2011 .